القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية

يمثل التمويل المصرفي الشكل التقليدي والمعروف لتمويل المؤسسات، حيث يبقى الجهاز البنكي الملجأ الأول للحصول على الموارد المالية بعد تعذر حصولها عليها من الأخرى. لذا تعتبر البنوك التجارية مصدرا أساسيا للأموال بالنسبة لأغلب المؤسسات فهو الوحيد المتاح لها خاصة في البلدان النامية.

أولا- أساس منح الائتمان المصرفي:

هناك عدة أسس يضعها البنك التجاري عند منحه زبائنه القروض للقروض ومن هذه الأسس نجد:

❖ **مبلغ القرض:** ويجب أن يتناسب القرض المطلوب مع حجم نشاط العميل التجاري لذلك يجب على البنك دراسة حاجة العميل التمويلية وتحديد المبلغ الذي يتناسب مع حجم نشاط العميل.

❖ **الغرض من القرض:** يجب على البنك دراسة الغرض من التمويل المطلوب من قبل العميل وذلك حتى يقوم البنك بتوجيه العميل نحو نوع التمويل الملائم لهذا الغرض, إن البنك بمثابة مستشار للعميل يقوم بتوجيهه إلى الوجهة السليمة وتقديم المشورة له.

❖ **مدة القرض:** وتفضل البنوك بشكل عام القروض قصيرة الأجل والتي تسدد نفسها بنفسها، إلا أن البنوك تقدم قروض طويلة الأجل ومتوسطة وذلك لتمويل شراء الأموال الثابتة أو تمويل التوسع.

❖ **مصادر الوفاء:** يجب على البنك التجاري دراسة مصدر السداد الأساسي لدى العميل ومدى كفايته لسداد التزامات البنك كما يدرس أيضا مصادر السداد الثانوية المتوفرة لدى العميل.

❖ **الضمانات المقدمة:** ويهتم البنك بالضمانات المقدمة من الزبون، وتعتبر الضمانات خط الدفاع الأخير بالنسبة للبنك والذي يستطيع الرجوع إليه عند تعثر الدين، وهناك أنواع مختلفة من الضمانات منها:

- الضمانات العينية مثل العقارات والأوراق المالية والآلات والبضائع.
- الضمانات الشخصية مثل الكفالات الشخصية.

ثانيا.أنواع القروض الممنوحة من طرف البنوك التجارية

توجد عدة أنواع من القروض المصرفية المختلفة من حيث المدة والغرض، وهكذا نجد التمويل المصرفي القصير الأجل، المتوسط الأجل والطويل الأجل

1. القروض المصرفية القصيرة الأجل:

هو ذلك التمويل الموجه لتمويل النشاطات الاستغلالية للمؤسسة، حيث تحصل عليه من البنوك التجارية وتلتزم بتسديد تلك القروض خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة، من أجل مواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقات الإنتاجية والاحتياجات المؤقتة في الأصول المتداولة. كما يتوقف حجم استخدامه على قرار المؤسسة في مدى الاعتماد عليه ودرجة توفره عند الحاجة إليه. ويتوقف هذا المصدر على المركز الائتماني للمؤسسة طالبة القرض من جهة وعلى شروط الاقتراض التي يطلبها المقرض من جهة ثانية، ويمكننا بصفة إجمالية تصنيف هذه القروض إلى صنفين رئيسيين؛ القروض العامة والقروض الخاصة:

أ- قروض الاستغلال العامة: وتصنف إلى ما يلي:

أ.1- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض تمنح للمؤسسات التي تعانى من صعوبات في السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا والتي ممكن أن تنتج عن تأخر الإيرادات عن النفقات أو المدفوعات، بهدف تغطية الرصيد المدين إلى حين أقرب فرصة تتم فيها عملية التحصيل لصالح المؤسسة. وعادة ما يلجأ إلى هذه التسهيلات في نهاية الشهر أين تكثر وتتعدد مدفوعات المؤسسة من أجور العاملين، تسديد بعض المصاريف والفواتير.

أ.2- **السحب على المكشوف** : هو عبارة عن قرض بنكي لصالح المؤسسات التي تواجه نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل حيث يتمثل في المبلغ الذي يسمح البنك لعميله بسحبه مما يزيد عن رصيد حسابه الجاري على أن يفرض البنك على هذا العميل فائدة تتناسب والفترة التي تم خلالها سحب مبالغ تفوق رصيده الدائن، ويوقف البنك حساب الفائدة بمجرد عودة الحساب إلى حالته الطبيعية.

أ.3- **القروض الموسمية**: هي نوع خاص من القروض البنكية، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه. فالكثير من المؤسسات نشاطاتها غير منتظمة وغير ممتدة على طول دورة الاستغلال، بل أن دورة الإنتاج أو دورة البيع موسمية. فالمؤسسة تقوم بإجراء النفقات خلال فترة معينة يحصل أثناءها الإنتاج، وتقوم ببيع هذا الإنتاج في فترة خاصة. ومن بين أمثلة هذه العمليات نشاطات إنتاج وبيع اللوازم المدرسية وكذلك إنتاج وبيع المحاصيل الزراعية.

أ.4- **الاعتمادات المستندية**: تستعمل هذه القروض في مجال تمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسة مع الخارج على المدى القصير، وهي تلك المرتبطة أساسا بعمليات شراء التجهيزات أو المواد الأولية الضرورية للإنتاج، حيث يكون البنك هنا كوسيط بين المؤسسة والمورد الأجنبي.

أ.5- **قروض الربط**: هي عبارة عن قرض يمنح إلى المؤسسة لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب، تحققها شبه مؤكد، لكنها مؤجلة فقط لأسباب خارجية بمعنى أن البنك يمنح قرض الربط لتمويل استثمارات المؤسسة بطريقة غير مباشرة في الوقت المناسب.

مثال: للقيام باستثمار معين قررت المؤسسة لتمويل ذلك القيام ببيع عقارات تعتقد أنها في غير حاجة إليها ولكن دخول الأموال الناجمة عن هذا التنازل يتأخر نسبيا نظرا للإجراءات التي يجب القيام بها, فتلجأ المؤسسة إلى البنك لطلب قرض ويتم تسديده بعد دخول الأموال والذي لن يطول.

أ.6- **الاعتمادات بالتوقيع**: وهو الالتزام المقدم من طرف البنك للدفع لحساب المدين إذا كان هذا الأخير في حالة عجز عن الدفع . ما يميز هذا النوع من الاعتمادات أن منح القرض لا ينتج عنه أي تدفق صادر للأموال بل يتدخل البنك كطرف ثالث بتوقيع وثيقة متعهدا من خلالها ضمان زبونه أمام متعاملي هذا الأخير. تسمى الوثيقة التي يقدمها البنك للمتعاملين مع زبونه بالضمان أو الكفالة، الموجهة في إطار مديني الضرائب، الصفقات العمومية والسوق الأجنبي. والتي لا يقوم البنك بإمضائها قبل التأكد من توفر الملاءة المالية لزبونه

ب- قروض الاستغلال الخاصة:

على غرار قروض الاستغلال العامة، توجه قروض الاستغلال الخاصة لتمويل الأصول المتداولة، ولكن تتميز بخاصية تتمثل في كونها موجهة لتمويل عنصر محدد من هذه الأصول بالإضافة إلى ارتباط القرض بتقديم ضمانات للبنك بهدف التقليل من مخاطر القرض وقد يكون ماديا أو معنويا، وسنتعرض إلى ثلاثة أنواع منها وهي:

ب.1- خصم الأوراق التجارية: تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق، ويحل محل هذا الشخص في الدائنية إلى غاية هذا التاريخ. فالبنك يقوم إذا بإعطاء سيولة لصاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، حيث يستفيد البنك من ثمن سعر الخصم، والذي يطبق على مدة الانتظار فقط، وعند خصم الورقة لا يحصل حاملها على القيمة الاسمية لهذه النى الورقة كاملة، ولكنه يحصل على مبلغ أقل من القيمة الاسمية بمقدار مبلغ الخصم.

ب.2- التسبيقات على البضائع: هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للمقرض وينبغي على البنك، أثناء هذه العملية التأكد من وجود البضاعة وطبيعتها ومواصفاتها ومبلغها إلى غير ذلك من الخصائص المرتبطة بها.

ب.3- التسبيقات على الصفقات العمومية: هي عبارة عن اتفاقات للشراء أو تنفيذ أشغال لفائدة السلطات العمومية، غالبا ما يجد المقاول المكلف بالإنجاز نفسه في حاجة إلى أموال ضخمة غير متاحة في الحال لدى هذه السلطات. نظرا لأهمية

المشاريع وحجمها وطرق الدفع التي تعتبر ثقيلة نسبيا، ولذلك يضطر إلى اللجوء إلى البنك للحصول على هذه الأموال من أجل تمويل إنجاز هذه الأشغال.

2.القروض المصرفية المتوسطة الأجل:

تلجأ المؤسسات لهذه القروض لتمويل أعمالها التوسعية أو الاستثمارات التشغيلية والتي عادة ما تتراوح مدة استحقاقها بين 2 إلى7 سنوات ولعل أهم الشروط موضوع التفاوض بين المؤسسة. وجهة الاقتراض هي الشروط المتعلقة بطريقة السداد والقيود المالية على الحرية التشغيلية للمؤسسة. إذ عادة ما يتضمن عقد القرض شرط السداد التدريجي بحيث لا تترك عملية السداد إلى حين نهاية مدة القرض، أما الضمانات التي يطلبها البنك للمحافظة على أمواله فهي الرهن الرسمي والكفالة والرهن الحيازي وأحيانا الكفالة المصرفية.

وبصورة عامة يمكن أن يأخذ هذا النوع من التمويل إحدى الصورتين:

أ- قروض المدة: تستحق هذه القروض خلال مدة تتراوح عادة ما بين 3 إلى7 سنوات مما يعطي المقترض الاطمئنان بتوفر التمويل ويقلل من أخطار إعادة تمويل أو تجديد القروض القصيرة الأجل، ويمكن الحصول على مثل هذه القروض من البنوك التجارية بصورة عامة، أو البنوك المتخصصة. ويكون معدل الفائدة على قروض المدة أعلى من مثيله على القروض القصيرة الأجل، والذي يحدد حسب مستوى أسعار الفائدة في السوق، حجم القرض، تاريخ استحقاقه، والأهلية الائتمانية للشركة المقترضة. تسدد قروض المدة عادة على أقساط دورية متساوية، إلا أنه قد لا تكون كذلك حيث يكون الدفع بحسب جدول تسديد القرض الذي يتم الاتفاق عليه حسب التدفقات النقدية للمنشأة.

ب- قروض التجهيزات: عندما تقوم الشركة بشراء آليات أو تجهيزات فإنها تستطيع الحصول على تمويل متوسط الآجل بضمانة هذه التجهيزات. وتدعي هذه القروض بتمويل التجهيزات حيث توجد عدة مصادر لهذا النوع من التمويل تشمل البنوك التجارية، الوكلاء الذين يبيعون التجهيزات، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية. أما أنواع التجهيزات التي يتم تمويلها بهذا الشكل فهي عديدة ومتعددة. وتمول الجهة المقرضة عادة ما بين 70 إلى 80 بالمائة من قيمة التجهيزات وتبقى الـ 20 إلى 30 بالمائة من القيمة كهامش أمان للممول تدفع من قبل المقترض وبصورة عامة يمكن التمييز بين شكلين تمنح بموجبهما قروض التجهيزات هما عقود البيع المشروطة؛ والقروض المضمونة.

ب.1.- عقود البيع المشروطة: تستعمل عندما يقوم وكيل الآليات أو التجهيزات بعملية بيع بالتقسيط حيث يحتفظ بملكية الآلة إلى أن يقوم المشتري بتسديد كافة الأقساط المطلوبة. ويقدم دفعة أولية عند الشراء ويصدر أوراق وعد بالدفع (كمبيالات) بقيمة الأقساط المتبقية من قيمة الأصل. وعندما يتم التسديد بالكامل يقوم البائع بنقل ملكية الأصل إلى الزبون. أما إذا تخلف الزبون عن الدفع فإنه يمكن للبائع الاستيلاء على التجهيزات بهدف إعادة بيعها إلى عميل آخر .

ب.2- القروض المضمونة: هي أن يتم استخدام التجهيزات كضمانة للحصول على قرض مصرفي عن طريق رهن تلك التجهيزات لصائح البنك التجاري الممول. ويتطلب ذلك وضع حجز على التجهيزات تمنع المقترض من إمكانية التصرف فيها. وبذلك يضمن البنك حقه في الاستيلاء على التجهيزات وبيعها في السوق إذا تخلف المقترض عن تسديد دفعات القرض.

3. القروض المصرفية الطويلة الأجل:

تهدف المؤسسة من خلال اللجوء إلى استعمال هذا النوع من القروض إلي تمويل استثمارات تمتد على فترة طويلة من الزمن. وتتميز بالتكلفة العالية وتحصيل العوائد فيها يكون على مدة طويلة. والقروض طويلة الآجل تأتى لتلبية هذا النوع من الاحتياجات، حيث أنها تفوق مدة 7سنوات، لتصل حتى 20 سنة وهي موجهة لتمويل استثمارات ضخمة مثل الحصول على

عقارات، أراضي...التي تتطلب أموالا ضخمة، ونظرا لطبيعتها تقوم مؤسسات مالية متخصصة بتوفير هذه القروض، حيث تعتمد في تعبئة الأموال اللازمة لذلك على مصادر ادخارية طويلة الأجل.

كما أن هذه الخاصية تجعل هذه القروض تنطوي على مخاطر عالية، الأمر الذي يدفع بالمؤسسات المالية المتخصصة في مثل هذا النوع من التمويل إلى البحث عن وسائل كفيلة بتخفيف درجة المخاطرة، كأن تطلب ضمانات حقيقية ذات قيمة عالية قبل الشروع في عملية التمويل .

مثال تطبيقي:

اقترضت مؤسسة من أحد البنوك التجارية قرضا يقدر بـ 100.000 دج بمعدل فائدة 12% لمدة 5 سنوات تقوم بتسديده على خمس دفعات في نهاية كل سنة ابتداء من السنة الأولى.

المطلوب: - حدد قيمة الدفعة الواحدة R؟

- قم بإعداد جدول تسديد القرض؟

الحل:

- **تحديد قيمة الدفعة الواحدة *R*:**

$$R = \frac{VA\ N}{\frac{1-(1+i)^{-n}}{i}}$$

R = قيمة الدفعة الأولى. *VAN* = القيمة الحالية للقرض. *i* = معدل الفائدة.

n = مدة القرض. *VAN* = 100.000 دج *i* = 12% *n*=5 سنوات

* نحسب : *VA* " من الجدول المالي 4 "

$$\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} = 3.605$$

وعليه : قيمة دفعة التسديد R هي:

$$R = \frac{100.000}{3.605} = 27741 \text{د.ج}$$

$$\frac{1-(1+i)^{-n}}{i} = \frac{1-(1+0.12)^{-5}}{0.12} = \frac{1-(1.12)^{-5}}{0.12} = 3.605$$

- **جدول اهتلاك أو تسديد القرض:**

نهاية السنة	الدفعة	الفائدة	أصل القرض	الرصيد المتبقي من القرض
1	27741	12000	15741	84259
2	27741	10111	17630	66629
3	27741	7995	19746	46883
4	27741	5626	22115	24768
5	27741	2972	24768	00